

المجلس التشريعي يسائل وزير الأوقاف حول واقعة تنفيذ حكم المحكمة بشأن إزالة التعديات على أراضي الوقف

د. بحر يرحب بزيارة أردوغان لغزة

رحب د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي باعترام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان زيارة قطاع غزة خلال الأيام المقبلة، مؤكداً أن هذه الزيارة ستكون لها آثارها الطيبة على شعبنا وقضيتنا على المستوى السياسي وعلى المستوى العربي والدولي.



د. صالح الرقب وزير الأوقاف أثناء قيامه بالرد على سؤال النائب د. سالم سلامة بشأن إزالة التعديات على أراضي الوقف

ووجهاء للمستأجرين لإخلاء الأرض التي أقاموا عليها مساكن لهم لكنهم لم يستجيبوا، حيث قررت الوزارة تنفيذ حكم المحكمة من خلال الشرطة بعد نفاذ باقي الوسائل الأخرى. وعلق النائب سلامة على إجابة الوزير الرقب، مؤكداً أن رد الوزير بصدد المشكلة وحيثياتها غير مقنع، وعليه يكون للنائب حق استخدام الأدوات الرقابية الأخرى لمتابعة الموضوع.

قبل الاحتلال سابقاً، خاصة وأن وقت التنفيذ حساس ويتعلق ببداية شهر رمضان، وأن هذه البيوت تقع على خط التماس مع العدو الإسرائيلي، وأن هناك تدخل من قبل بعض النواب لحل المشكلة. وفي رده على سؤال النائب سلامة تحدث الوزير الرقب عن مراحل السير في الدعوى الخاصة بواقعة الإخلاء، موضحاً أن الوزارة أعطت أكثر من مهلة من خلال رجال إصلاح

إلى ذلك، وجه النائب في المجلس د. سالم سلامة سؤالاً لوزير الأوقاف د. صالح الرقب حول واقعة إخلاء التعديات على أراضي الأوقاف في منطقة جحر الديك. وتمثل السؤال في الأسباب التي دفعت وزارة الأوقاف في هذا الوقت بالذات إلى تنفيذ حكم المحكمة الخاص بإزالة التعديات على أراضي الأوقاف في منطقة جحر الديك، وهدم بيوت المواطنين الذين هدمت بيوتهم من

والإسلامية في المؤسسات الدولية والمنظمات الأممية وكافة منظمات حقوق الإنسان مدعومة للقيام بواجبها الطبيعي لإحباط الإجراءات والمخططات الصهيونية بحق شعبنا ونوابه المنتخبين وحماية مقدراته الوطنية، والخروج بمواقف موحدة على ذات النسق التركي في مضمار المواجهة مع الكيان الصهيوني بما يضمن رفع الحصار عن غزة، ووضع حد للمهزلة الدولية الممثلة لعدوان الاحتلال.

وطالب السلطة الفلسطينية في رام الله بإطلاق يد المقاومة في الضفة الغربية من أجل حماية شعبنا الفلسطيني في وجه اعتداءات الاحتلال والمستوطنين، والإفراج عن كل المعتقلين السياسيين.

مسألة وزير الأوقاف

في مواجهة تقرير بالمر

ودان بحر في مستهل جلسة عقدها المجلس التشريعي أمس، ووجه فيها سؤالاً لوزير الأوقاف والشؤون الدينية، السقوط المريع للأمم المتحدة عبر تقرير بالمر المسيء وغير المهني، الذي يجرم الضحية ويبرئ الجالاد، داعياً إلى بلورة موقف فلسطيني وعربي وإسلامي رسمي، جاد وحقيقي، لمواجهة هذا التقرير المنحاز للاحتلال وكافة الآثار المترتبة عليه، والبحث في آليات التصدي لغرق الأمم المتحدة في وحل الضغوط والأجندات.

دعوة لتدخل عربي وإسلامي ودولي

وأكد بحر أن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والبرلمانات العربية والإسلامية والدولية والمجموعة العربية

سقوط الأمم المتحدة يستدعي

موقفا فلسطينيا وعربيا

وإسلاميا رسميا فوق العادة

رئاسة التشريعي تدين تقرير «المر» المنحاز وتستشرف أبعاد الموقف التركي في مواجهة الاحتلال

د. خريشة: إجراءات تركيا بشائر خير... والأمم المتحدة ربطت مصالحها بمصالح الاحتلال وأضحت بوقا للسياستين الأمريكية والإسرائيلية



د. بحر: الإجراءات التركية تشكل ردعا حقيقيا للاحتلال.. وسقوط الأمم المتحدة يستدعي موقفا فلسطينيا وعربيا وإسلاميا رسميا فوق العادة



د. دويك: تبرير حصار غزة جريمة تعبر عن لا أخلاقية المجتمع الدولي.. وتركيا قادرة على فرض أجندتها على الساحة الشرق أوسطية



من جهته أشار د. حسن خريشة إلى أن الخطوة التركية ضد (إسرائيل) خطوة جيدة وإن جاءت متأخرة بعض الشيء، وتعبّر عن خطوات قاسية في وجه (إسرائيل)، مبينا أن هذا يدل على بشائر خير في المستقبل.

وأكد خريشة أن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون هو بوق للسياسة الأمريكية والإسرائيلية، ويستخدم الأمم المتحدة ويوظف تقاريرها لتبرير الحصار على غزة ومنحه صفة قانونية، مشيراً إلى أن هذا يضر بسمعة الأمم المتحدة وهيبته ويؤكد أن هؤلاء يبحثون عن مصالحهم المرتبطة بالسياسة الإسرائيلية المتبعة ضد الشعب الفلسطيني وضد الأمة العربية والإسلامية.

تعتبر إجراءات مبدئية وسوف تتلوها إجراءات أخرى، مشدداً على أن ذلك يشكل ردعا حقيقيا للاحتلال الصهيوني وسلوكه العنصري وممارساته العنجهية ضد القضية الفلسطينية وقضايا الأمة جمعاء. ودعا بحر المستوى الرسمي الفلسطيني والعربي والإسلامي إلى دعم الجهد التركي في مواجهة الكيان الصهيوني في مختلف المحافل الدولية، مؤكداً أن سقوط الأمم المتحدة عبر تقرير بالمر المفضوح وانكشافها كبوق للسياستين الإسرائيلية والأمريكية يستدعي موقفا فلسطينيا وعربيا وإسلاميا فوق العادة لمواجهة أشكال التواطؤ الدولي ضد شعبنا الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية جمعاء.

بشائر خير

الدولة التركية تمثل العزة والكرامة فيما تدافع عنه لأنها تدافع عن الحق وتخدم القضية الفلسطينية التي هي قضية عدل يجب أن يدافع عنها كل أحرار العالم. ولفت دويك إلى أن تقرير بالمر ظالم وظلماً واضحاً، متسائلاً: «كيف تستطيع الأمم المتحدة أن تبرر مثل هذا التقرير الذي لا ينطوي على أي صورة من صور الحق بقدر ما ينطوي على أغراض سياسة منحازة انحيازاً كاملاً للاحتلال، مؤكداً أن تبرير إبقاء الحصار على غزة بأي شكل من الأشكال هو جريمة تعبر عن لا أخلاقية ما يسمى بالمجتمع الدولي.

خطوات رادعة

بدوره أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس أن الخطوات والإجراءات التركية الأخيرة

أكدت رئاسة المجلس التشريعي أن تبرير حصار غزة عبر تقرير بالمر جريمة تعبر عن لا أخلاقية ما يسمى بالمجتمع الدولي. وأوضحت في حوارات منفصلة مع "البرلمان" أن الإجراءات التركية تشكل ردعا حقيقيا لممارسات الاحتلال، مشددة على أن سقوط الأمم المتحدة يستدعي موقفا فلسطينيا وعربيا وإسلاميا رسميا فوق العادة لمواجهة أشكال التواطؤ الدولي ضد شعبنا وأمتنا.

جريمة المجتمع الدولي

فقد أكد د. عزيز دويك رئيس المجلس أن تركيا دولة ذات سيادة وصاحبة إرادة ويمكن لها أن تقرر أجندتها على الساحة الشرق أوسطية، مشدداً على أن



دعا لبلورة موقف عربي وإسلامي مؤازر للموقف التركي على الساحة الدولية د. بحر يرحب بالدعوى التركية أمام محكمة العدل الدولية ضد حصار غزة ويعتبرها ردا أوليا على تقرير بالمر المنحاز للاحتلال

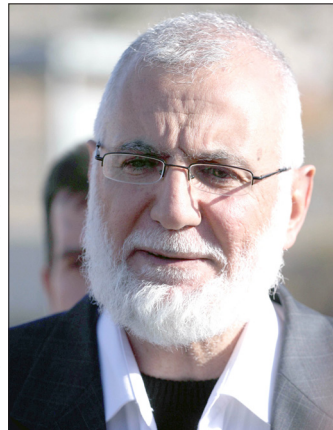
ومؤازر للموقف التركي المشرف الذي يدافع عن الحق الفلسطيني، وينافح عن القضية الفلسطينية على الساحة الدولية في ظل العنجهية والعدوان الصهيوني، مشددا على أن تركيا تقف في خندق متقدم للدفاع عن حقوق شعبنا وقضاياها الكبرى التي يريد الاحتلال طمسها على إيقاع ثنائية الصمت والتواطؤ التي تميز موقف المجتمع الدولي من القضية الفلسطينية والممارسات العنصرية التي يقرتها العدو الصهيوني ضد شعبنا صباح مساء. ودعا بحر الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمجموعة العربية والإسلامية في المؤسسات الدولية والمنظمات الأممية إلى ضرورة الخروج بمواقف موحدة على ذات النسق التركي في مضمار المواجهة مع الكيان الصهيوني، مؤكدا على ضرورة تلقين العدو الصهيوني دروسا قاسية جزاء جرائمه المفتوحة بحق شعبنا ومقدساتنا، بما يضمن رفع الحصار عن غزة، ووضع حد للمهزلة الدولية المماثلة لعدوان الاحتلال.

رحب د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي باعتزام تركيا رفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد تقرير بالمر المفضوح الذي نص على شرعية الحصار المفروض على قطاع غزة، مؤكدا أن الدعوى التركية للتحقيق في قانونية الحصار المفروض على غزة أمام محكمة العدل الدولية تشكل الرد التركي الأولي على تقرير بالمر المنحاز للاحتلال الصهيوني والممالي لعدوانه الغاشم على شعبنا ودولنا العربية والإسلامية.

ودعا بحر في بيان صحفي السبت (٢-٩) محكمة العدل الدولية إلى تمثل قيم العدالة والإنصاف والنزول عند مقتضيات الأمانة المهنية التي تأسست من أجل إنفاذها، مشيرا إلى أن المحكمة تواجه اليوم اختبارا حقيقيا في ظل الموقف الخطير للأمم المتحدة التي سقطت عبر تقرير بالمر في أحوال السياسة القذرة وأتون الأجندات العفنة التي تتحكم في الحلبة الدولية. ولفت بحر إلى ضرورة بلورة موقف عربي وإسلامي مساند

"المجتمع الدولي مطالب بموقف جاد ضد جرائم الاختطاف يدرأ شبهة التواطؤ مع الاحتلال"

د. بحر يدين بشدة اختطاف الاحتلال للنائب المقدسي المبعد أبو طير



دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي بشدة قيام سلطات الاحتلال باختطاف النائب المقدسي المبعد إلى رام الله محمد أبو طير صباح اليوم.

وأكد بحر في بيان صحفي الثلاثاء (٦-٩) أن المخطط الصهيوني الهادف إلى تفريغ الضفة الغربية من نوابها وقياداتها المؤثرة لن يكتب له النجاح، مشددا على أن شعبنا الفلسطيني لن يرضخ لسوط الجلاذ الصهيوني ولن يتنازل قيد أنملة عن التمسك بحقوقه وثوابته الوطنية مهما كانت التضحيات. وأوضح بحر أن المجلس التشريعي سوف يبقى مستمرا في أداء عمله وواجباته

الوطنية والبرلمانية رغم كل المؤامرات والمعوقات التي تستهدف تعطيله وإبعاده عن أبناء شعبه وحجزه عن مكامن التأثير في المجتمع الفلسطيني، لافتا إلى أن النواب سوف يبقون على ذات المهمة العالية والعزم الكبير في الدفاع عن حقوق شعبهم والتلاحم معه في آماله وآلامه وهمومه وقضاياها المختلفة. وأضاف بحر أن الكيان الصهيوني يضع نفسه فوق كل القوانين الدولية والإنسانية، مؤكدا أن المجتمع الدولي مطالب بموقف جاد وحقيقي يدرأ شبهة التواطؤ مع الاحتلال عبر التصدي لجرائم اختطاف رموز الشرعية الفلسطينية.

التشريعي يستقبل قافلتين: الابتسامات «5» وجنوب إفريقيا الأولى

تحرير فلسطين.

وأضاف: "نؤكد لكم أن شعبنا لا يمكن مساومته على مبادئه ولا حريته واستقلاله"، مبينا أن شعبنا اختار المصالحة من أجل الحفاظ الثوابت الفلسطينية، مؤكدا أن المصالحة هي إستراتيجية لشعبنا الفلسطيني بل هي ضرورة وطنية وإنسانية وشرعية". من جانبه عبر عصام يوسف منسق قافلة "أميال من الابتسامات" عن سعادته بوجود القافلة على أرض القطاع لتشارك أهالي غزة فرحة عيد الفطر السعيد في ظل الحصار الظالم، متوجها بالشكر للمجلس التشريعي والحكومة الفلسطينية للثبات على المواقف ومساعدة الشعب الفلسطيني على الحياة، متعهدا بالاستمرار في تقديم المساعدات قائلا: "نحن معكم وسنبقى لأن الشعب الفلسطيني معتدى عليه، تم تشريده وقتله وجرحه واعتقاله وتدمير بيوته".

وعبر عدد من مسئولو قافلة جنوب إفريقيا الأولى عن دعمهم وتعاطفهم مع شعبنا في القطاع، مؤكدا على مواصلة القوافل التضامنية مع القطاع حتى فك الحصار الظالم المفروض عليه."وفي نهاية اللقاء قدم بحر درعا تكريميا لعروسين من قافلة أميال من الابتسامات أقاما حفل زفافهما في غزة، كما تسلم هدية تذكارية من رئيس قافلة جنوب إفريقيا.



وما نتج عنه من زيادة الوفيات. وعبر بحر عن تقدير المجلس التشريعي وشعبنا الفلسطيني لجهود القافلتين ودورهما في المساهمة في كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، مؤكدا على ثبات الموقف الفلسطيني حتى

كما استعرض بحر للوفدين التضامنيين معاناة غزة نتيجة الحصار الظالم المفروض على القطاع منذ أكثر من أربع سنوات، وما خلفه الاحتلال نتيجة الحصار من الضحايا المرضى الذين منعوا من السفر للعلاج بالخارج،

استقبل نواب المجلس التشريعي برئاسة د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس متضامني قافلتين: أميال من الابتسامات "٥" وجنوب إفريقيا الأولى في مقر المجلس التشريعي بغزة.

ورحب بحر بالقافلتين وبالعاطف الإنساني الأخوي مع الشعب الفلسطيني، مشيدا بالجهود التي بذلها أعضاء القافلتين للوصول إلى قطاع غزة المحاصر منذ خمس سنوات.

وشكر بحر باسم المجلس التشريعي جهود الوفدين القادمين إلى القطاع، متابعا: "نقدر هذه الزيارة التي تدل على حبكم لفلسطين، وأنتم تحملون مساعدات طبية لمرضى فلسطين وعلى وجه الخصوص لأطفال فلسطين، بجهودكم اليوم أنتم تنصرون القضية الفلسطينية، وأطفال فلسطين الممنوعون من العلاج بسبب الحصار، اليوم أنتم أدخلتم الابتسامات لأطفالنا وذويهم".

واستعرض بحر للوفدين الزائرين أهم محطات عمل المجلس التشريعي وإنجازاته، ودوره في الوحدة الوطنية بين أبناء شعبنا، لافتا إلى رعاية المجلس لجلسات الوفاق الوطني عام ٢٠٠٦ وما نتج عنها من تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة إسماعيل هنية".

«سياسة تفريغ الضفة من نوابها لن تحصد سوف الفشل والخسران»

د. بحر يدين صمت المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية

على إعادة اختطاف النواب ومحاكمتهم إداريا

عن إفلاس كامل في مواجهة الحق الفلسطيني. وتؤشر إلى عمق الأزمة التي يفرق فيها الاحتلال بفعل سياساته الغاشمة وجرائمه المتواصلة.

ولفت بحر إلى أن صمت المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية على اختطاف النواب ومحاكمتهم أضحى أمرا واقعا يعبر عن عمق الخلل في السياسة الدولية الراهنة، ويجسد المكابيل المزدوجة في التعامل مع الديمقراطية الفلسطينية التي جاءت بما لا تشتهي رغباتهم السياسية.

وفي ختام بيانه دعا بحر شعبنا الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس إلى الانتفاض في وجه كل أشكال الظلم والقهر والاستبداد الصهيونية، وقلب الطاولة فوق رأس الاحتلال الصهيوني وتعزيز مسيرة التحرر الوطني من أجل بناء وصناعة مستقبل واعد تشرق فيه شمس الحرية والاستقلال على شعبنا وقضيئنا.

دان د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي قيام سلطات الاحتلال بإعادة اختطاف العديد من النواب في الأونة الأخيرة والحكم عليهم إداريا، مؤكدا أن الاحتلال يمارس سياسة فاشلة ويستنسخ ذات الآليات العقيمة التي لن يجني من ورائها إلا مزيدا من الإصرار والتجذر والصمود للشعب الفلسطيني.

ووصف بحر في بيان صحفي الأحد (٤-٩) اختطاف النواب بالجريمة مؤكدا أن الاحتلال يجتري ذات السياسة الرامية إلى الاستمرار في تعطيل المجلس التشريعي وضرب المصالحة عبر تفريغ الضفة الغربية من نوابها المنتخبين، وأنه لن يحصد سوى الفشل والخسران. وأن حملاته المتعاقبة على نواب الشرعية الفلسطينية لن تؤدي إلا إلى مزيد من الإصرار والصمود والتحدي حتى نيل الحقوق والثوابت الوطنية الفلسطينية.

ونوه بحر إلى أن ممارسات الاحتلال ضد النواب تعبر

«شكر جهوده الرامية لإغاثة الفقراء»

"التشريعي" يستقبل وفدا ماليزيا من مؤسسة الأقصى

على غزة وخاصة العدوان الأخير الذي خلف أكثر من خمسة عشر شهيدا.

وبين بحر للوفد أن العالم يعاقب الشعب الفلسطيني على خياره الديمقراطي الذي أفرز قيادة لم يرضيها العالم الظالم، مؤكدا على حرية شعبنا في اختيار قيادته بطريقة الانتخاب الديمقراطي، مشددا على طموحات شعبنا ومطالبه في الحرية والاستقلال والكرامة.

من جانبه أوضح البروفيسور محمد زين كندري رئيس الوفد عن سعادته لتمكنه من الوصول إلى غزة ومعاناة الأوضاع المعيشية فيها والظروف القاسية التي يعانيها الشعب الفلسطيني، مؤكدا أن مؤسسة الأقصى الشريف هي إحدى المؤسسات التابعة لتجمع "إكرام" لدعم صمود الشعب الفلسطيني.

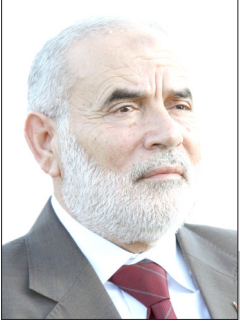
وبين كندري أن الهدف من الزيارة هو القيام بعدة مشاريع إغاثية وتنموية للفئات الفقيرة والمحتاجة في غزة.

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي وعدد من النواب وفدا ماليزيا من مؤسسة الأقصى الشريف بهدف دعم صمود الشعب الفلسطيني. ورحب بحر بالوفد وقدم له الشكر باسم الشعب الفلسطيني على جهوده الرامية لخدمة الفئات الفقيرة ومساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة.

وعبر بحر عن مدى تقدير الشعب الفلسطيني لجهود الأشقاء في ماليزيا ودول شرق آسيا الإسلامية التي تؤكد على مدى العمق العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، مشيرا إلى أن الشعوب الإسلامية تقف مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية المسلمين الأولى.

وقدم بحر للوفد شرحا وافيا عن الأوضاع التي يعاني منها أهل القدس وما تتعرض له من تهويد متسارع، وصولا إلى الاعتداء على المقابر الإسلامية التي تضم قبور الصحابة، وقرار الإبعاد بحق النواب المقدسيين، والمعاناة التي يعانيها الأسرى في سجون الاحتلال، والعدوان المتكرر

كلمة البرلمان



بين انقلاب بالمر وشجاعة تركيا

د. أحمد محمد بحر

لم يدهمنا الاستخراب لما حواه تقرير لجنة بالمر التي تشكلت بقرار من الأمم المتحدة للتحقيق في جريمة الاعتداء على أسطول الحرية نهاية شهر مايو عام ٢٠١٠ الماضي. التقرير شكل انقلابا خطيرا على كل الحقائق الموضوعية وعلى كل المواثيق والشرائع النازمة لمنظمة الأمم المتحدة، وتمخض عن نتائج سقيمة لا تمت للواقع المعاش بصلة.

من يصدق بعد اليوم أن الأمم المتحدة التي تأخذ على نفسها حماية الأمن والسلم الدوليين، ورعاية مصالح الأمم والشعوب وفقا للمواثيق والقوانين الدولية والإنسانية، يمكن أن تكون أمينة على مبادئها وشعاراتها المرفوعة، وأن يكون لها من الدفاع عن حقوق الأمم والشعوب حظ أو نصيب؟!

بكل بساطة يجرم التقرير الضحية (الشعب الفلسطيني في قطاع غزة) التي اكتوت بنار الحصار والعدوان، ويشر عن الحصار الذي اخترق كل المبادئ الإنسانية والمقومات الأخلاقية، ويقدم السياسة القذرة على الحق والمنطق والإنسانية والقانون الدولي، ويهبط بالمؤسسة الدولية الأولى التي يفترض أن تعلي من شأن القيم والمبادئ والأخلاق والقوانين إلى أسفل سافلين.

لقد فات على الإرادة الصهيونية والأمريكية التي وقفت خلف صدور تقرير بالمر على هذه الشاكلة المزرية أن تسييس التقرير والابتعاد عن المعالجات المهنية سوف تسقط صورة الأمم المتحدة في نظر شعوب العالم قاطبة، فالأمر لا يتعلق بتقرير يعالج قضية بسيطة في منطقة جغرافية نائية بقدر ما يتعلق بقضية خطيرة تتعلق بمصير الشعب الفلسطيني وكرامة الشعب التركي، وهي قضية يتردد صداها البالغ في أرجاء الواقع الإقليمي والدولي، ومن المتوقع أن يكون لها ارتدادات عكسية تؤثر سلبا على سمعة وعمل الأمم المتحدة، ومستقبل تعاملها مع القضايا والأزمات الدولية. فات على الأمم المتحدة -أيضا- أنها قد امتهنت النفاق السياسي هذه المرة علانية، وبشكل مفضوح دون رتوش، فلم يعد الأمر يقتصر على التلاعب بالألفاظ والأسماء، وإطلاق الشعارات والوعود الوهمية، بل أصبح اليوم مكشوفًا دون ثام، سافرا دون قناع.

ألا تذكر الأمم المتحدة ضمن سجلاتها الموثقة أن أمينها العام بان كي مون قد أطلق تصريحات أكثر من مرة داعيا إلى رفع الحصار عن غزة، وأنه أطلق في زيارته الأخيرة لغزة قبل عدة أشهر دعوة لرفع الحصار عن القطاع المنكوب؟!

ما الذي يعنيه اليوم شرعنة الحصار على غزة فيما لسان بان كي مون يلوك عبارات مستهلكة حول رفع الحصار، إلا بكونه نفاقا سياسيا من الطراز الأول، وسقوط مدوٍ إلى القاع، ونهاية لعصر الأمم المتحدة الممثلة لإرادة الدول الاستعمارية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي ترى في العالم مزرعة خصبة لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية على حساب مبادئ الحق والعدل وكل القيم الأخلاقية والإنسانية.

لأجل ذلك، ندعم الجهد والموقف التركي المشرف الراض للتقرير ولكل ما جاء فيه، والمصر على إسقاطه عبر رفع دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، ونقف مع تركيا، رئاسة وحكومة وبرلمانا وشعبا، في كل إجراءاتها وخطواتها المشروعة لمعاقبة الكيان الصهيوني الذي امتن الإرهاب والإجرام في كل الساحات، ويريد من العالم منحه صك الشرعية والقبول لبسط نفوذه وإحكام قبضته على الساحة الدولية.

لا أقل من طرد السفراء الصهيينة من أرضنا العربية والإسلامية، فهؤلاء لا مكان لهم بين ظهرائنا، ولا موقع للاتفاقات والعلاقات البنينة مع المجرمين الذين آدمونا الفرور والاستكبار وسفك الدماء والحرمان على امتداد المعمورة على إيقاع ثنائية الصمت المخزي والتواطؤ الدولي المشين.

تركيا تمثل اليوم نبض الشعوب العربية والإسلامية النافقة لاستعادة الكرامة العربية والإسلامية المهذرة على أيدي الصهيينة، وترفع اليوم راية مواجهة الاحتلال، سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا، وتمضي في خطواتها العقابية للاحتلال بكل ثقة ووضوح واقتدار.

من الخطأ أن نكتفي بالإشادة بتركيا ومواقفها الأصيلية، فنحن نعيش اليوم أجواء فرصة تاريخية لتوجيه ضربات متتالية للعنجهية الصهيونية على الحلبة الدولية، ولا بد من استثمار أشكال الاضطراب والتراجع الصهيوني بهدف العمل على عزل الاحتلال وسياساته المجرمة دوليا، وإجباره على دفع ثمن عدوانه على حقوقنا ومقدراتنا الفلسطينية والعربية والإسلامية غالبا.

معركة رفع الحصار عن غزة بدأت الآن فعليا عبر بوابة محكمة لاهاي، ويتوجب على المستوى الرسمي والشعبي، الفلسطيني والعربي والإسلامي، أن يقدم كل أشكال الدعم والإسناد للجهد التركي الأصيل الذي ينافح عن حقوق وثوابت الأمة في وجه الحصار والعدوان الصهيوني.

من المعيب أن تترك تركيا في ميدان المواجهة مع الاحتلال وحيدة، فالإمكانات والمقدرات العربية والإسلامية يجب أن يتم تسخيرها وتوظيفها بشكل كامل في معركة الدفاع عن غزة ورفع الحصار عنها، وحين تلتقي الجهود وتنصهر الطاقات فأبشر بفتح جديد ونصر قريب. وما ذلك على الله بعزيز.

الموقف العربي والإسلامي على محك الاختبار

تركيا.. الكرامة الوطنية والإسلامية تنتصر على العنجهية الصهيونية

"البرلمان" التمسّت -عبر هذا التقرير- رأي العديد من نواب المجلس التشريعي في مغزى وماهية الخطوة التركية، وطبيعة الدور العربي والإسلامي المطلوب لإسناد الجهد التركي في مواجهة الاحتلال الصهيوني دوليا.

شكل الموقف التركي الأخير بطرد السفير الصهيوني وتعليق الاتفاقيات العسكرية مع الاحتلال خطوة مهمة في سبيل ردع الاحتلال عقب جريمته المنكرة بحق أسطول الحرية نهاية شهر مايو العام الماضي.

العربية خاصة التي لديها سفراء للاحتلال أن تحذو حذو تركيا، ولكن للأسف أثناء الحرب على غزة لم تتخذ أي دولة عربية مثل هذه المواقف.

خطة بعيدة الأمد

بدوره أشاد النائب محمد شهاب بالإجراء التركي واعتبره خطوة متقدمة جدا، وقال «نحن كشعب فلسطيني أكثر سعادة بمثل هذه الخطوة لأننا نعاني من الاحتلال الصهيوني ونطمح إلى المزيد من هذه الخطوات بحيث تقتدي ببقية الدول العربية والإسلامية بالموقف التركي».

وعبر النائب شهاب عن خشيته في أن تكون الخطوات التركية في مواجهة (إسرائيل) مجرد رد فعل مؤقت على ما حدث في جريمة الاحتلال بحق سفينة مرمرة واستشهاد عدد من الأتراك، مضيفا: «نريد أن يكون الموقف التركي نابع عن قناعة ثابتة وأن لا يكون عرضة لأي تغييرات بناء على ضغوط دولية، نحن لدينا قناعة راسخة بأن هذا الاحتلال عنصري وبغض والعدوان متاصل لديه».

وشدد النائب شهاب على ضرورة أن تكون هذه المواقف مستمرة وليس رد فعل، وبالتالي تكون ضمن خطة بعيدة الأمد لقطع كافة العلاقات مع الاحتلال واتخاذ خطوات دولية واسعة المدى كالتوجه لمحكمة لاهاي.

وأكد على أهمية اتخاذ المزيد من الخطوات لحشر الاحتلال وفضح جرائمه وإقامة ملاحقة قانونية دائمة للقادة العسكريين والسياسيين، مضيفا: «على العالم أن يدرك مدى عنصرية الاحتلال وأنه أسوأ من النظام العنصري في جنوب إفريقيا سابقا».

وعبر عن أمله في أن يقتنع العالم بأن الاحتلال يجب أن يحاصر وليس غزة التي تحاصر وأن تتغير المعادلات الدولية شيئا فشيئا، فنحن نريد مواقف أكثر قوة، وموزونة بحيث تكون مدعومة بالحجج والبراهين الواضحة، وأن ترسخ القناعات عند الأنظمة والشعوب العربية، وأن تكون مشجعة لإدانة (إسرائيل) وملاحقة قياداتها وتجريدها من أي شرعية دولية».

موقف مشرف

أما النائب أحمد أبو حلبية فقال إن «تركيا موقفها مشرف كموقف إسلامي، وليس غريبا على هذا البلد الذي كان في مرحلة من المراحل يقود العالم الإسلامي لمدة أربعة قرون»، مؤكدا أنه من الجيد أن يجدد الحكام الجدد في تركيا مواقفهم المشرفة في نصرته قضائيا إخوانهم العرب والمسلمين، وموقفهم في مواجهة العدو ومخططاته فهذا موقف له ما بعده. وطالب النائب أبو حلبية أن تحذو الدول العربية والإسلامية حذو الموقف التركي في مواجهة الكيان الصهيوني من خلال قطع العلاقات الدبلوماسية مع العدو وعدم إقامة أي علاقات جديدة معه، قائلا: «لا بد من تلقين الاحتلال دروسا لا تنساها في أن هذه الأمة العربية والإسلامية عصية على أن تكسر إرادتها بل لديها قدرة كبيرة على نصرته قضائيا خاصة قضية القدس والأقصى والمقدسات».

للموقف التركي بطرد السفير الإسرائيلي من تركيا، مؤكدا أن هذا القرار له أثر كبير في إحياء الأمة الإسلامية وإعادة بناء هيبته من جديد، مضيفا: «تركيا عودتنا عبر مواقفها الكثيرة أنها رمز من رموز العزة الإسلامية، ونحن نرى هذا في مواقف كثيرة لرئيس الدولة التركية ولرئيس الوزراء وكلها تصل إلى نفس النتيجة مع (إسرائيل) وغيرها».

وبين أن تركيا عبر مراحلها المختلفة دولة تحترم نفسها وتقوم على كرامة الإنسان التركي وكرامة الأمة الإسلامية على كل الأصعدة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، مؤكدا أنه «إن أردنا أن نشير إشارة سريعة إلى بعض المواقف الأخيرة فإننا نذكر سفينة مرمرة، وموقفهم من حصار غزة، ونصرتهم لشعبنا ليس بالتصريحات وإنما بالمواقف الجادة، وكل ذلك يوحى بالكرامة الإسلامية في المواقف التركية، وهذا شيء ملحوظ في كل قضية، وآخرها سحب السفير وتقليص المستوى الدبلوماسي، وهذه رسالة قوية من تركيا بأنها دولة لا ينقصها السيادة».

وحول الخطوات المتوقعة من تركيا تجاه (إسرائيل) مستقبلا قال النائب أبو سالم: «تركيا صرحت عبر وزير الخارجية بأن طرد السفير خطوة أولية قد تعقبها خطوات لاحقة حسب تصرفات حكومة الاحتلال»، معبرا عن أسفه من موقف الدول العربية الهزيل، مطالبًا العالم العربي أن ينفذ عن عباءته غبار الذل في كل الجوانب.

وتابع: «نريد من الحكومات العربية أن يكون لها مواقف مشرفة، خاصة الدول التي تربطها علاقة دبلوماسية مع الكيان، نريد مواقف مؤازرة للقضية الفلسطينية والموقف التركي، لا بد من مواقف سياسية».

خطوة مهمة

أما النائب خالد طافش فيرى أن الموقف التركي يأتي في الاتجاه الصحيح وإن كان متأخرا فهو الموقف المطلوب، لافتا إلى أن القيادة التركية الجديدة وقفت مواقف عزة تذكرنا بمواقف القادة التاريخيين لهذه الأمة، مستذكرا موقف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في مؤتمر دافوس حينما كان مع رئيس الكيان «ببرس» في جلسة مؤتمر وتركه وقام، ثم موقفه تجاه الحصار في غزة، ثم بعد فوز حزبه في الانتخابات الأخيرة حينما قال: «هذا نجاح لغزة». وعبر النائب طافش عن اعتقاده بأن الجعبة التركية تحمل المزيد من الإجراءات ضد هذا الكيان، قائلا: «في تصوري أن هذه الحبال التي كانت ممتدة للكيان قطعت بداية من إيران عام ١٩٧٩، ثم ثورة مصر ونظامها الذي كان يشكل كنزا للكيان والحليف الاستراتيجي، وتركيا التي انقلبت على الكيان الصهيوني».

وناشد الدول العربية والإسلامية بأن تكون مواقفها داعمة وأن تحذو الدول العربية حذو تركيا تجاه الكيان الذي يحتل الأرض ويمارس أبشع الأساليب ضد شعبنا، مع استمراره في فرض الحصار على قطاع غزة، مضيفا: «على الدول



النائب أبو سالم: تركيا تقدر كرامة شعبها وأمتها.. ومطلوب مواقف عربية وإسلامية مؤازرة للجهد التركي



النائب طافش: الجعبة التركية تحمل المزيد من الإجراءات مستقبلا.. وعلى الدول العربية أن تحذو حذو تركيا



النائب شهاب: خطوة متقدمة.. ونأمل أن يستمر الموقف التركي ضمن خطة بعيدة الأمد لقطع العلاقات مع الاحتلال



النائب أبو حلبية: الموقف التركي مشرف وليس غريبا على بلد الخلافة.. ولا بد من تلقين الاحتلال دروسا لا تنسى

دولة ذات كرامة

النائب إبراهيم أبو سالم عبر عن تقديره الكبير

فعاليات مصورة للمجلس التشريعي



وفد من حركة الأحرار يزور المجلس التشريعي مهنتا بالعيد

د. بحر يكرم عروسين ضمن قافلة أميال من الإبتسامات «5»



التشريعي ووزراء وقيادات من حماس يزورون بيت فقيد الوطن الشيخ محمد شمة



وزير الشباب والثقافة د. محمد المدهون يقدم التهنئة بالعيد لرئاسة المجلس التشريعي



وفد من صحيفة فلسطين يقدم التهنئة بالعيد لرئاسة التشريعي



د. بحر يستقبل وفدا من الوجهاء ورجال الإصلاح المهنيين بالعيد

شريعة في عيد الفطر المبارك



وفد من وجهاء مدينة القدس يتقدمهم الأب عطالله حنا يهنئ النواب المقدسيين المهددين بالإبعاد في العيد

جماهير القدس تتقاطر على خيمة اعتصام نواب القدس المهددين بالإبعاد مهنيين بالعيد

مفتي القدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين يزور النواب المقدسيين المهددين بالإبعاد مهنيين بالعيد



وفد من مسيحيي قطاع غزة يزور رئاسة التشريعي مهنيين بالعيد



رئاسة التشريعي ووزراء وقيادات من حماس يزورون عائلة الإمام الشهيد أحمد ياسين مهنيين بالعيد



التشريعي ووزراء وقيادات من حماس يزورون عائلة النائب الشهيد سعيد صيام مهنيين بالعيد



التشريعي ووزراء وقيادات من حماس يزورون عائلة الشهيد إسماعيل أبو شنب مهنيين بالعيد



اقتحمت منزل النائب حسن يوسف قبل أقل من 24 ساعة على الإفراج عنه من سجون الاحتلال

الأجهزة الأمنية لسلطة رام الله.. عند ما يصبح رضا الاحتلال مبلغ سعيها وامتحان القيم الوطنية والأخلاقية أسمى أمانها؟!!

أي كلمات يمكن أن نصف بها المشهد الراهن الذي جاوز في تفاصيله كل الاعتبارات والمحاذير الوطنية والأخلاقية والإنسانية؟!!

لم نكد قيود الاحتلال تنزاح عن معصمي النائب الشيخ حسن يوسف يوم أول أمس الثلاثاء حتى فوجئ ببساطير عناصر الأمن الوقائي التابع لسلطة رام الله تدوس منزله وتعيث فيه فسادا دون أي اعتبار للحصانة البرلمانية التي يتمتع

بها النائب المنتخب من شعبه، ودون أي اعتبار لرمزيته وفاعليته الوطنية التي فرضت احترامه على مختلف شرائح ومكونات شعبنا دون استثناء. "البرلمان" التقت العديد من نواب المجلس التشريعي، واستمزت رأيهم وتعليقهم حول الحدث المخزي والممارسة الساقطة التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية التابعة لسلطة رام الله، عبر سطور هذا التقرير.



النائب سلامة: عقيدة الأجهزة الأمنية غير وطنية.. وما جرى تبادل وظيفي مع الاحتلال.. وهذه السياسة لا يمكن أن تبقى إلى ما لا نهاية



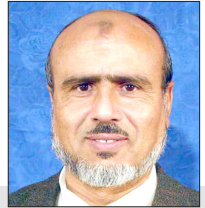
النائب شهاب: ما جرى أمر فظيع لا يمكن احتماله وصفحة مخزية في سجل السلطة.. وشعبنا ومقاومته سيقولون كلمتهم في وجه هؤلاء في الوقت المناسب



النائب البيتاي: السلطة وأجهزتها موجودة لخدمة الاحتلال.. وما أوجدت إلا لحراسة العدو الصهيوني ولا يوجد في هؤلاء خيرا لشعبهم



النائب منصور: هذه التصرفات سيئة ومستهجنة بكل المقاييس ولا يقبل بها أي فلسطيني حر ولا تصب في خدمة المصالحة الوطنية والتوافق الداخلي



النائب البوريني: أجهزة السلطة فقدت صوابها.. وواجبها حماية الشعب في مواجهة الاحتلال لا أن تلعب دورا تكميليا لصالح مخططاته وممارساته العنصرية

تنتهي هذه الظاهرة التي أساءت ولا زالت تسيء إلى شعبنا، وتعطي الوجه القبيح والمذل لشعبنا وتشارك في حصار غزة وإذلال المواطنين وتعذيب المواطنين في الضفة الغربية، وها هي تلاحق وتتم ما يريده الاحتلال في تجسيم وتقييد وملاحقة وإيقاع الأذى بالنواب والأسرى المحررين، مضيفا أن هذه الصفحة تضاف إلى سجل المخازي والعار إلى هذه الأجهزة ومن يقودها ومن يسمح لها ومن يتركها تعيث في الأرض فسادا، وفي النهاية فإن الله لا يصلح عمل المفسدين.

تبادل وظيفي

أما النائب سالم سلامة فأبدى استنكاره الكبير لحالة التبادل الوظيفي لجهاز الأمن الوقائي وجيش الهجوم الإسرائيلي في الاعتداء على نواب الشعب الفلسطيني، وخاصة في الضفة الغربية، مضيفا أنه في اليوم الذي يفرج فيه عن النائب حسن يوسف وقبل أن يمضي عليه ٢٤ ساعة يقتحم الأمن الوقائي منزله بعيدا عن الاعتبارات الوطنية والأخلاقية.

وتابع: «لا ندري تفسيراً لما جرى إلا أنها مناكفة وتعطيل للمصالحة وخدمة لمصالح الاحتلال، وهذا ما يؤسف له، فنحن نؤكد أن هناك جهات في الضفة لا تريد المصالحة وتعمل ضد إتمام التوافق الوطني». وشدد سلامة على أن هذه السياسة لا يمكن أن تبقى إلى ما لا نهاية، خاصة وأن عقيدة الأجهزة الأمنية باتت غير وطنية ولا تعمل لصالح الشعب الفلسطيني والمواطن الفلسطيني، وكأنهم لم يأخذوا الدرس مما حصل لهم في غزة ولبنان والأردن قبل ذلك ويريدون أن يعيدوا التجربة الفاشلة التي أوصلتهم إلى ما أوصلتهم إليه.

ولفت سلامة إلى أن هذه العقيدة مرتبطة بالاحتلال أولاً، وبالمخابرات والأجهزة الأمريكية ثانياً، وقد ثبت فشلها في كل ما يمت بالوطنية بصلة، ما يجعلها تصب دوماً في بوتقة الاحتلال، مشيراً إلى أنه مما يندى له الجبين أن يستعمل الشباب الفلسطيني المؤمن بدينه ووطنه لحماية اليهود المغتصبين لأرضنا ومقدساتنا المرشحين لشعبنا والمهجرين لرجاله وقادته.

أنه قد أن لشعبنا في الضفة أن يقول كلمته وينتفض على هذه الأجهزة الفاسدة والعميلة، متسائلاً: «أين تكون هذه الأجهزة عندما يتم اقتحام المدن الفلسطينية من قبل الاحتلال والأن يستعرضون عضلاتهم على بيت النائب الرمز القائد الفذ الذي دوخ الاحتلال وبلغ مجموع ما تم اعتقاله ٢٠ عاماً، وكان رمزاً للثبات والصمود لشعبنا الفلسطيني، ومنها ٦ سنوات بعد أن انتخبه الشعب الفلسطيني ليمثله، ثم لم يمض على تحرره من سجون الاحتلال شهر كامل ليعاد اعتقاله ويتحرر بعد أسبوع وهو يناكف الاحتلال ويتحدي صلفه وبغي جنوده بعد أن ألقى كلمة صمود وثبات وتحدي في المسجد الأقصى. وأشار إلى أن النائب يوسف، وبعد أن حاول جنود الاحتلال على أحد الحواجز استفزازة أبي إلا أن يتحداهم فتم اعتقاله ثم أفرج عنه في إطار من الثبات والصمود والتحدي لتجيء عصابات الوقائي لتكمل من بعد دور الاحتلال.

أجهزة خاسرة

وأكد شهاب أن هذه الأجهزة التي تحاول المساس برموز شعبها خاسرة، فهي ربما تكسب رضي الاحتلال ورضي الأمريكان ولكنها تخسر شعبها كلياً، وبالتالي هي خاسرة وطنياً وأخلاقياً بكل المقاييس، مضيفاً أننا رأينا مآل جيش لحد ومآل عملاء الفرنسيين في الجزائر، ورأينا مصيرهم القريب، هؤلاء لا يعتبرون من ذلك حتى ما جرى لهم في غزة، فهم ساقطون وخاسرون ومأوهم إلى مزابل التاريخ التي تتسع لهم ولأمثالهم.

وتابع قائلاً: «نحن واثقون أن مداهم قصير رغم الأذى والجرح النازف الذي يصيبنا في الضفة الغربية، والذي نجده من هؤلاء الذين يؤذون أهلنا وأبناء شعبنا ويتركون جنود الاحتلال يعيثون فساداً لن يدوم طويلاً، مشيراً إلى أن اعتقال المئات بالإضافة إلى التعذيب المستمر والتكامل الوظيفي أمنياً بين سلطة عباس وقوات الاحتلال مصيره إلى زوال، وسيدفعون ثمنه غالياً.

وأكد شهاب أن شعبنا سيقول كلمته وأن المقاومة ستقول كلمتها بإذن الله في الوقت المناسب بحيث

بينما عبر النائب حامد البيتاي عن بالغ استنكاره واستهجانه لما قام به جهاز الأمن الوقائي، مؤكداً أن السلطة وأجهزتها موجودة لخدمة الاحتلال وأن كل النواب سجنوا عدة مرات في سجون الاحتلال ليأتي هؤلاء ليكملوا دور الاحتلال الذين هم خدم له. وتابع: «أمس ذهبنا نتضامن مع نواب بعد حرق مسجد في نابلس، وكادوا يشتبكون معنا بعد إلقاء كلمة لنلوم بها سلطة فتح التي تقاعست عن حماية المساجد»، مستنكراً ما تقوم به سلطة فتح قائلاً: «سلح السلطة لا يقاوم الاحتلال وإنما يعمل خدمة له، وعباس يصير في تصريحاته على استمرار التنسيق الأمني، فهذه الأجهزة وجدت لحراسة العدو الصهيوني ولا يوجد فيهم خيراً لشعبهم».

فضاعة لا تحتمل

بدوره أكد النائب محمد شهاب أنه من الواضح أن الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية لا زالت تنتهك كل ما هو له حرمة في الضفة سواء بالنسبة للمواطنين أو من لهم حصانة برلمانية مثل النواب، مشدداً على أن هذا النهج الذي تتبعه الأجهزة الأمنية وخاصة في موضوع التنسيق الأمني يصب كلياً في مصلحة الاحتلال الصهيوني إضافة إلى تبادل الأدوار والتقسام الوظيفي.

وتابع النائب شهاب قائلاً: «للأسف الشديد نشهد اليوم اقتحام عصابات الأمن الوقائي لمنزل النائب المفرج عنه الشيخ حسن يوسف، كما كانت تفعل هنا في قطاع غزة بالنسبة للمواطنين والشخصيات الاعتبارية والرموز التي تمثل خيار الثبات والصمود والمقاومة».

وأضاف: «هذه صفحة مخزية تضاف إلى سجل هذا الجهاز الذي تم التخلص منه في قطاع غزة ولا زال يعيث فساداً في الضفة الغربية وينفذ أجندة واضحة بأوامر حكومة الاحتلال وهو خارج السيطرة وخارج سيطرة حركة وقيادات فتح ويعمل بتناغم كبير مع محمود عباس وأصحابه من المطبوعين مع الاحتلال». وأوضح شهاب أن ما جرى أمر فظيع لا يمكن احتماله، فلا بد من كبح جماح الأجهزة المتمردة على كل ما هو فلسطيني ووطني في الضفة الغربية، مشيراً إلى

أجهزة فقدت صوابها

فقد أبدى النائب حسني البوريني استهجانه لقيام جهاز الأمن الوقائي التابع للرئيس عباس باقتحام منزل النائب حسن يوسف أحد كبار الشخصيات الوطنية المعروفة بعد أن اعتقل مراراً وتكراراً على يد الاحتلال، مؤكداً أن الاعتقال الأخير جاء تنغيصاً على بيت الشيخ حسن وشعبه.

وأضاف أن «الأمر مخجل أن يطال الاقتحام بيت النائب حسن يوسف على أيدي الأجهزة الأمنية هذه المرة، خاصة وأنه يتمتع بحصانة برلمانية، وهذا خط محظور وتبادل أدوار بين أجهزة عباس وسلطات الاحتلال الصهيوني».

وشدد النائب بوريني على ضرورة عودة أجهزة السلطة إلى صوابها وأن تكون لحماية الشعب في مواجهة الاحتلال لا أن تكون صورة من صور المعاناة التي يحيها شعبنا الفلسطيني، مشيراً إلى أن السلطة وأجهزتها عليها أن تراعي أن شعبنا بحاجة لأن يتم الوقوف لجانبه لا أن يكون دورها تكميلياً لصالح الاحتلال ومخططاته وممارساته العنصرية.

ولفت إلى أن ما جرى يعد ظاهرة سلبية يجب توقفها وخاصة بعد الحديث عن المصالحة التي لم تطبق على الأرض حتى الآن.

تصرفات مستهجنة

من جانبها قالت النائب منى منصور أن ما حدث «ليس المرة الأولى التي يقوم بها جهاز الأمن الوقائي بمثل ذلك في أجواء مصالحة، فالمفروض أن يكون هناك حرية في كل شيء بالحوار وبالكلمة»، مشيرة إلى أن هذه التصرفات لا تصب في مصلحة المصالحة الوطنية الفلسطينية والتوافق الفلسطيني الداخلي. وتابعت: «كل التصرفات الصادرة عن أجهزة أمن السلطة مرفوضة، ولا يقبل بها أي إنسان فلسطيني حر ينادي بالمصالحة، والمفروض من الأجهزة الأمنية أن تراعي حرمة منزل النائب وهو قائد حماساوي يجلس مع قادة حركة فتح في مناقشة كثير من القضايا، فهذا أمر سيء ومستهجن بكل المقاييس».

سلطة خادمة للاحتلال



موجز الأحكام في صلة الأرحام بين الكرام واللثام

النائب / د. يونس الأسطل

(.. وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)

(النساء: ١)

زارنا عيد الفطر وانقضى، وقد قام الأكثرون بزيارة أرحامهم، وتقديم ما في وسعهم من الهدايا النقدية والعينية، وقد نُبِئت أن فريقاً من الناس لم يطرقوا أبواب ذوي القربى؛ إما قصوراً وتكاسلاً، وإما جحوداً وقطيعة، وقد يزداد الطين بلة، فيكون السبب هو التباغض والتدابير، بينما امتنع بعضهم شُخ في قلوبهم، أو لحرص ألا يجدوا ما ينفقون.

لذلك فقد رأيت أن أطرق أسماعهم بجملة النصوص النازلة في الترغيب في صلة الأرحام، والترهيب من قطيعتهم، مع ما تيسر من الأحكام المتعلقة بذوي الأرحام. أما هذه الآية فتأمر بتقوى الله، وتقوى الأرحام، وهو الحذر من قطيعتها، والحذر من الله الذي عصيانه بهجران الأرحام؛ فقد جاء في الصحيحين من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله خلق الخلق، حتى إذا فرغ منهم قامت الرحم، فقالت: هذا مقام العائذ من القطيعة، قال: نعم، أما ترَضَيْن أن أصل من وصلك، وأقطع من قطعك، قالت: بلى، قال: فذاك لك»

فقد جعل الله لُطْفَه بعباده، ورحمته إياهم، وعطفه وإنعامه عليهم، منوطاً بتقوى الأرحام، وإلا فإنها القطيعة من الله، ولا أدل على ذلك من الوعيد الوارد في سورة محمد عليه الصلاة والسلام: «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ. أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَارَهُمْ» (الآيتان ٢٢، ٢٣)

وقد جعل القرآن الكريم أولى الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين، عندما نسخ التوارث بالأخوة، وأعاده إلى الرحم والقربة؛ بل إن الصدقة على القريب المحترمة صدقة وصلة، بخلافها على المسكين؛ فإنها مجرد صدقة.

إن سورة الرعد قد بَشَّرَتْ أولي الأبواب الذين يَصِلُون ما أمر الله به أن يُوصل، ويخشون ربهم، ويخافون سوء الحساب، بأن لهم عُقْبَى الدار جنات عدن يدخلونها، ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم، كما تَوَعَّدَتْ الذين يقطعون ما أمر الله به أن يوصل، ويفسدون في الأرض؛ بأن لهم اللعنة، ولهم سوء الدار، (الآيات ٢١-٢٥).

ولن أستطيع في هذه المساحة المحصورة أن أحشد جملة النصوص الوارد في الرحم ترغيباً وترهيباً، لذلك فقد تركت الشطر الثاني منها لما تيسر من الأحكام الموضحة لكيفية صلة الأرحام.

ولا بد ابتداء من تقسيم الأرحام إلى ثلاث دوائر:

الأولى: الرحم المحرمة للنكاح، وقد أوما إليها التعليل الوارد في حديث أبي داود في النهي عن نكاح المرأة على عمتها أو خالتها، أو على بنت أخيها أو أختها، فقد جاء فيه: «فإنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم»، فإن تنافس الضرائر يفسد الرحم بين المذكورات، وكذا الجمع بين الأختين من باب أولى.

الثانية: الرحم الموجبة للميراث، ويدخل فيها زيادةً على السابق أولاد الأعمام، ثم أولاد العمات عند مَنْ قال بتوريث ذوي الأرحام، عند انتفاء العصابات، ومن أدلة ذلك قوله تعالى: «لِلرَّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَدَرْنَا لَكُنَّ فِيهِ» (النساء ٧) الثالثة: مطلق القربة، وهم مَنْ وراء المحارم، والوارثين، ممن تربطنا بهم وشائج القربى، فقد خلق الله عز وجل من الماء بشراً، وجعله نَسَباً وصِهْراً، وكان ربك قديراً، ومن أدلة ذلك هذه الآيات:

«.. قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ» (البقرة ٢١٥)

«وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ» (النساء ٣٦)

«إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ» (النحل ٩٠)

أما الدائرة الأولى فياتي في مقدمتها صلة الوالدين؛ بل برّ الوالدين في جميع الأحوال؛ إلا إذا كانا كافرين، وجاهدك على أن تترك بالله شيئاً فلا تطعهما، وصاحبهما في الدنيا معروفاً، فلا تقل لهما أف، ولا تنهرهما، وقل لهما قولا كريماً، ولا شك أن صلة الأم مقدمة على صلة الأب، فحقها ثلاثة أضعاف حقه، وإن حقهما في المرتبة الثانية التالية لحقّ الله تعالى.

وتجدر الإشارة إلى أن الأخ الأكبر، والأجداد، والأعمام، يقومون مقام الأب بعد موته، وأما الأم فيقوم مقامها بعد وفاتها الأخت الكبيرة، والجدات، والخالة كذلك.

وقبل الاسترسال في وجوه الصلة يحسن التذكير بحديث البخاري مرفوعاً: «ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل الذي إذا قطعَتْ رحمهُ وصلها».

أما بقية الرحم المحرمة للنكاح، وضابطها أنه إذا فرضنا أحدهما رجلاً والآخر أنثى لم يَجْزُ لهما الزواج من بعضهما باتناً، فهو لاء يجب التزاور بينهم، والتعاون، وقضاء الحوائج عند العسرة، أي جميع وجوه الإحسان مما تنأت به الصلة، ولا يكفي الغني عنهم مطلق الزيارة، فقد قال سبحانه: «وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ» (الإسراء ٣٦) وانظر الروم (٣٨)

وأما الدائرة الثانية فيكفي فيها التزاور في الأعياد، والمشاركة في الأفراح والأتراح، مع شيء من الهدايا التي تزيد المودة، فإن الغرم بالغم؛ ذلك أنهم مرشحون للميراث بعد وفاة الأقربين، فتكون مغارم الإهداء في حياتهم في مقابل ذلك، وقد كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للأقربين، كما أنه إذا حضر قسمة الميراث أو لو القربى واليتامى والمساكين فارز قوهم منه، وقلوا لهم قولاً معروفاً.

وأما الدائرة الأوسع فيكفي فيها عدم القطيعة، مع التسليم والتحية عند لقائهم، أو المراسلة والاتصال الهاتفي عند غيابهم.

وضابط العذر في ترك الزيارة هو العذر الذي تترك به صلاة الجمعة؛ بجامع أن كلاً منهما فرض عين، وتركه كبيرة، وأما عذر ترك الإنفاق فهو الإفلاس والمخمة.

بقي أن أشير إلى أن من بركات الصلة بسط الرزق، وزيادة الأجر حتى بعد الموت، ورضوان الله أكبر، فضلاً عن المودة، وتآلف القلوب، وصلاح ذات البين.

والله تعالى أعلى وأعلم

أبو حلبية يستعرض الانتهاكات الصهيونية بحق القدس وأهلها خلال الأشهر الأخيرة

لجنة القدس والأقصى بالتشريعي تدعو إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية في جرائم الاحتلال بحق القدس والمقدسين

الصهيونية الهادفة لهدم منازلهم والاستيلاء عليها وتهجيرهم وتهويد المدينة المقدسة وطمس معالمها وآثارها الإسلامية والمسيحية.

دعا النائب د. أحمد أبو حلبية مقرر لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي المقدسين إلى الاستمرار في صمودهم وثباتهم البطولي في مواجهة المخططات



النائب د. أحمد أبو حلبية

مسجدها الأقصى المبارك ومقدساتها وعلى أهلنا المقدسين، مشيراً إلى أن خطورة هذه الهجمة المسعورة تكمن في تكثيف وتصعيد التدنيس والاقترام للمسجد الأقصى المبارك وانتهاك حرمة وقديسيته والإغلاق المستمر لأبوابه، وهدم منازل أهلنا المقدسين ومصادرة أراضيهم وترحيلهم وتهجيرهم خارج هذه المدينة المقدسة، وتسريع نشر سرطان الاستيطان الصهيوني في داخل القدس وفي محيطها، وتصعيد حملة الاعتداء بالاعتقال والمحكمة والإبعاد القسري والاعتداء بالقتل والضرب المبرح على المقدسين.

الانتهاكات بحق «الأقصى»

ولفت أبو حلبية إلى أن الأشهر الأخيرة شهدت آلاف الاعتداءات والانتهاكات الصهيونية في القدس حيث شهد المسجد الأقصى منع المصلين المسلمين من أداء الصلاة في المسجد واقتحام بأعمال استفزازية له، واعتداء على حراسه وإبعاد لأحدهم عن البلدة القديمة وعن المسجد الأقصى وعمليات إنشائية في باب العمود، وقرار صهيوني بإكمال هدم تلة باب المغاربة، وإعادة بناء جسر مكانها ليوصل ساحة البراق بالمسجد الأقصى المبارك.

هدم المنازل وتجريف الأراضي

وأشار إلى أن أحياء القدس وبلدياتها شهدت ٦٠ انتهاكاً ما بين اعتداء على منازل المقدسين وهدم وإخطارات بالهدم وطرد عائلات مقدسية وترحيلها عن مدينة القدس وتجريف أراض في المدينة المقدسة.

تواصل النشاط الاستيطاني

وأكد أنه تم الإعلان عن إقامة ٣ بؤر استيطانية صهيونية جديدة وبناء حيين استيطانيين صهيونيين جديدين والمصادقة على بناء (١٨٤٤) وحدة استيطانية جديدة، والإعلان عن مشروع استيطاني صهيوني جديد يضم ١٦٠٠٠ وحدة استيطانية وتوسيع (٢٠٠٠) وحدة سكنية أخرى، مضيفاً أن الأشهر الأخيرة شهدت تسليم (٦٠) وحدة سكنية جديدة في إحدى المستوطنات في

تشكيل لجنة تحقيق دولية

وطالب أبو حلبية -في مؤتمر صحفي حول الانتهاكات الصهيونية في مدينة القدس- العرب والمسلمين على المستوى الرسمي والمؤسساتي وأحرار العالم والمنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان بضرورة السعي الحثيث لتشكيل لجنة تحقيق دولية في الجرائم الصهيونية في مدينة القدس، داعياً إلى التحرك الفوري والعاجل لمواجهة جرائم الحرب الصهيونية وعدم استمرار صمتها على هذه الجرائم، والعمل على توفير حماية عربية ودولية لأهلنا ومقدساتنا ومعالمنا في القدس من هذه الجرائم الصهيونية.

وشدد أبو حلبية على ضرورة تفعيل القرارات الدولية المتعلقة بالقدس والتي تبلغ ١٩ قراراً، والدفع بكل الوسائل التي تضمن ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة ومقاضاتهم في المحاكم الوطنية والدولية، مستنكراً قيام قوات الاحتلال الصهيونية بالاقترامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك ولأحياء مدينة القدس وبلدياتها المختلفة وكذلك حملات الاعتقالات والاعتداءات على أهلنا المقدسين.

دعم مالي وإعلامي

وحذر بشدة من المخططات الصهيونية المستمرة ضد المسجد الأقصى وساحاته كاستمرار الحفريات وإقامة الأنفاق على نطاق واسع، ومنع المصلين المسلمين من شد الرحال إليه والصلاة والرباط فيه، وكذلك المخططات الصهيونية الهادفة لطمس المعالم والآثار الإسلامية في القدس وتهويد المدينة المقدسة جغرافياً وديمغرافياً.

وطالب مقرر لجنة القدس والأقصى في التشريعي المؤسسات الإعلامية العربية والإسلامية والعالمية بإبراز قضايا القدس والأخطار التي تتهددها عبر الإعلام المرئي والمقروء والمسموع باللغات العالمية الرئيسية في جميع قارات العالم خاصة الأوروبية والأمريكية منها وفضح الانتهاكات الصهيونية في المدينة المقدسة.

كما طالب العرب والمسلمين على كل المستويات بتقديم الدعم المالي المطلوب لمشاريع صمود المقدسين والمسجد الأقصى والمقدسات في مدينة القدس المحتلة.

هجمة مسعورة

وأوضح أن العدو الصهيوني يشدد من قبضته وهجمته الغاشمة ويسرع من وتيرة اعتداءاته وانتهاكاته الإجرامية على كل شيء في مدينة القدس وعلى



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية

التوتر - يشكل عنوانا أساسيا من عناوين العلاقة الممتدة بين السلطتين: التشريعية والتنفيذية في أي نظام سياسي يحترم ذاته في أي مكان في العالم. تجارب الأنظمة السياسية العريقة طيلة المراحل الماضية تثبت أن تجليات التوتر الحاصل بين السلطتين في العديد من القضايا تعبر عن ظاهرة صحية وعمل في الاتجاه الصحيح، فيما يعبر الانسجام الدائم عن خلل واضح في مسار العلاقة بين الطرفين.

من الصعب الحديث عن أداء حكومي خال من الأخطاء والشوائب حتى في أفضل الأنظمة السياسية نزاهة واستقرارا، وبالتالي فإن السلطة التشريعية يناط بها استخدام الأدوات الرقابية المنصوص عليها حسب الأصول القانونية والدستورية لتصويب الأداء وتقويم المسار، ما يدخلها في حالة من التوتر وربما الاشتباك مع السلطة التنفيذية في العديد من الأحيان.

بالأمس قام المجلس التشريعي بمساءلة وزير الأوقاف والشؤون الدينية حول واقعة تنفيذ حكم قضائي بإخلاء منازل مملوكة للوزارة ترتب عليها مقتل أحد المواطنين، ومارس واجبه البرلماني في معالجة الهموم والمشكلات التي يعاني منها أبناء شعبنا.

المساءلة والاستجواب للمسؤولين في السلطة التنفيذية تدخلان ضمن صميم عمل المجلس التشريعي، وتجسدان الرقابة الفاعلة على الدوائر والمؤسسات الحكومية، ورصد أشكال الخلل والانحراف أو المعالجات غير السليمة في إطار العمل والأداء الرسمي.

لن ينجح أي عمل كان، في أي إطار كان، ما لم تُفرض عليه رقابة حقيقية تتحقق من مدى مطابقته للمعايير والشروط المطلوبة، ومدى تمثله بالأهداف والغايات المرسومة.

التجارب البرلمانية على امتداد العالم لها ما لها، وعليها ما عليها، فهناك من تخلى طوعا عن واجباته وأسقط حقوقه في الرقابة على العمل الحكومي، ليقدم نموذجا مشوها في العمل البرلماني التابع الملحق بالعمل الحكومي، وهناك من مارس هذه المهمة بكل جدارة واقتدار، ليقدم نموذجا مشرفا يحتذى به في أمانة العمل ورعاية مبادئ النزاهة والشفافية وخدمة مصالح المواطنين.

تجربتنا البرلمانية في فلسطين ليست كأي تجربة برلمانية أخرى، فهي لا تجسد تجربة خالصة تسود في إطار مناخات طبيعية بقدر ما تجسد تجربة معقدة ومتشابكة في ظل الحصار وعوائق الاحتلال والانقسام، لكنها يجب أن ترتقي إلى مستواها المأمول الذي يُرشد الأداء والمسار في إطار نموذج برلماني راق وواع ومسؤول.

السلطة التشريعية يجب أن تؤدي دورها وواجباتها على أكمل وجه، وأن تضطلع بمهامها المنصوص عليها حسب القانون، وأن لا تتوانى في استخدام الأدوات الرقابية الكفيلة بضبط الحال والمسار، ومعالجة أشكال الخلل التي تعترى أداء وممارسات السلطة التنفيذية، ما يحفل به أداء التشريعي في هذه المرحلة يشكل رصيدا هاما للتجربة الديمقراطية عقب انتخابات عام ٢٠٠٦، وضابط إيقاع أساسي للتجربة الحاكمة في الأعوام الأخيرة. فلنحرص على نجاح تجربتنا البرلمانية، وعلى أن يكون الأداء المرتبط بها لنا لا علينا.

ارتهان كامل للإرادة الصهيونية والأميركية

الأمم المتحدة.. السقوط في وحل الضغوط والأجندات



النائب منصور: الأمم المتحدة مرتتهنة تماما للإرادة الصهيونية والأمريكية.. وسلوكها يعد غطاء دوليا لجرائم الاحتلال



النائب فقهاء: الأمم المتحدة منحازة بشكل أعمى للاحتلال الصهيوني والمصالح الغربية.. ولا بد من تغيير آليات صنع القرار فيها



النائب المصري: تقرير بالمر سابقة خطيرة.. والأمم المتحدة يجب أن تنحاز دوما للإنسانية وحقوق الإنسان بعيدا عن الألوان والجنسيات

أكد نواب في المجلس التشريعي أن الأمم المتحدة منحازة للاحتلال الصهيوني والمصالح الغربية، داعين الولايات المتحدة إلى رفع يدها عن المؤسسة الدولية كي تنحاز للحقيقة والمهنية بعيدا عن الضغوط والأجندات.

غطاء لجرائم الاحتلال

من جهته اعتبر النائب ياسر منصور تبني الأمم المتحدة لتقرير بالمر وتسليمها بنتائجها أمرا طبيعيا، منوها إلى أنه «ليس غريبا على الأمم المتحدة وباقي المؤسسات الدولية التي شهدنا انحيازها الكبير ضد الفلسطينيين لصالح الكيان الصهيوني».

وأكد منصور أن الأمم المتحدة تقف دائما إلى جانب الإرادة الصهيونية والأمريكية، لافتا إلى أن ذلك لمسه شعبنا الفلسطيني واقعا في كافة محطات عمل الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بمشروع أي قرر يدين (إسرائيل).

وتابع: «سلوك الأمم المتحدة يعد غطاء دوليا لجرائم الاحتلال التي ترتكب بشكل يومي بحق الشعب الفلسطيني. فهناك هيمنة صهيونية كبيرة على المؤسسات الدولية التي من المفترض أن تكون صاحبة مهنية واستقلالية، خاصة عند التحقيق في ملفات وجرائم دولية ضد الفلسطينيين».

انحياز أعمى

أما النائب عبد الجابر فقهاء فيرى أن الأمم المتحدة منحازة بشكل أعمى للاحتلال الصهيوني والمصالح الغربية منذ أمد بعيد، ولا تمثل الدور الذي أقيمت من أجله وهو حماية ورعاية الحريات وحقوق الإنسان.

وأشار فقهاء إلى أن المؤسسات الأممية كافة محكومة بفيئته من بعض الدول خاصة أمريكا وفاقدة لشرعيتها، ويأتي تقرير بالمر ليؤكد من جديد أنها فقدت مصداقيتها بالكامل.

ولفت إلى ضرورة عدم وقوف المجتمع الدولي وخاصة الدول العربية مكتوف الأيدي أمام موقف الأمم المتحدة، داعيا إلى تغيير آليات اتخاذ القرار داخل الأمم المتحدة حتى تتماشى مع التغيرات الحاصلة في العالم العربي والإسلامي، متابعا: «يجب أن يكون هناك آلية جديدة لاتخاذ القرار وخاصة في ظل السياسات والممارسات الأمريكية المناوئة لحقوق شعبنا وقضيتنا».

سابقة خطيرة

فقد أكد النائب مشير المصري أن الأمم المتحدة تعيد اليوم استنساخ مواقف سابقة شكلت انحيازاً للعدو الصهيوني ضد مصالح شعبنا، مطالبا الولايات المتحدة برفع يدها عن الأمم المتحدة كي تنحاز للحقيقة وتعامل بمهنية صادقة في الموضوع الفلسطيني بعيدا عن الضغط الصهيوني. وتابع قائلا: «الأمم المتحدة يجب أن تنحاز دوما للإنسانية وحقوق الإنسان، ولكن موقفها من خلال تقرير بالمر شكل سابقة خطيرة في شرعنة الحصار»، موضحا أن «الأمم المتحدة مطالبة اليوم أن تثبت أنها أمم متحدة لكل البشر، وأن تثبت مهنتها بعيدا عن الحسابات السياسية والتقارير المسيسة، وأن تثبت أنها منحازة إلى البشرية والإنسانية جمعاء بعيدا عن الألوان والجنسيات»، لافتا إلى أن بالمر بهذا التقرير يجب أن لا يكون في هذا الموقع، ويجب على الأمم المتحدة أن تتخذ منه موقفا ومن تقريره المسيس.



د.بحر يكرم قادة قافلة « من أفريقيا إلى غزة » لدى زيارتها المجلس التشريعي



كتلة التغيير والإصلاح تعقد مؤتمرا صحفيا حول اختطاف النائب محمد ابو طير



صحفيات تركيات يزرن نواب القدس المهددين بالإبعاد في خيمة الاعتصام